دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر التشغيلية والائتمانية في البنوك التجارية المصرية: (دراسة حالة)

أ.د/ طارق عبد العظيم أحمد
أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ وعميد الكلية الاسبق
كلية التجارة – جامعة بنها

د/ أحمد علي حسن يونس
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

شيماء صلاح السيد عبد المحسن

دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل والائتمان في البنوك التجارية المصرية: (دراسة حالة)

شيماء صلاح السيد عبد المحسن(*) & أ.د/ طارق عبد العظيم أحمد(**) & د/ أحمد علي حسن يونس(***)

ملخص

هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر المصرفية بشكل عام ومخاطر التشغيل والائتمان بشكل خاص في البنوك التجارية من خلال تفعيل إدارة المخاطر المصرفية؛ وخاصة في ظل توالي الأزمات المالية والمصرفية والتي أثرت تأثيرًا ملحوظًا على الاقتصاد العالمي وخصوصًا على القطاعات المالية المصرفية، حيثُ تتعرض البنوك خلال ممارستها لأنشطتها المصرفية الي العديد من المخاطر التي تؤدي الي حدوث تقلبات متوقعة وغير متوقعة في العوائد المستقبلية؛ **ولتحقيق هذا الهدف واختبار فرضيات الدراسة اعتمدت الباحثة** علي تطبيق المنهج الوصفي التحليل والميداني من خلال تصميم قائمة استقصاء وزعت علي مجتمع الدراسة (**المراجع الداخلي بالبنوك التجارية، ادارة المخاطر والائتمان بالبنوك التجارية، مكاتب المحاسبة والمراجعة، أعضاء هيئة التدريس)، ولقد توصلت الباحثة الي العديد من النتائج** والتي يعد أهمها توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية من جهة وتدنية المخاطر التشغيلية والائتمانية من جهة أخرى، ومن ثم **توصي الباحثة** بضرورة قيام البنك المركزي بتدعيم نظام الرقابة الداخلية في البنوك من خلال تحديث الاطار المرجعي الخاص بقواعد الرقابة الداخلية في البنوك بحيث تكون أكثر وضوحا وشاملة

الكلمات الدالة: المراجع الداخلي، إدارة المراجعة الداخلية، نظام الرقابة الداخلية، المخاطر المصرفية، مخاطر التشغيل، البنوك التجارية.

(*) باحث ماجستير

(**) أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ وعميد كلية التجارة الأسبق.

(***) مدرس بقسم المحاسبة بالكلية

Abstract:

The study aimed to identify the role of the internal auditor in reducing banking risks in general and operational and credit risks in particular in commercial banks through activating banking risk management; Especially in light of the successive financial and banking crises, which had a significant impact on the global economy, especially on the banking financial sectors, where banks are exposed during the exercise of their banking activities to many risks that lead to expected and unexpected fluctuations in future returns; To achieve this goal and test the hypotheses of the study, the researcher relied on applying the descriptive, analytical and field approach by designing a survey list distributed to the study population (internal auditor in commercial banks, risk and credit management in commercial banks, accounting and auditing offices, faculty members). The results, the most important of which is that there is a relationship of influence and statistical significance between the internal control system on the one hand and the reduction of operational and credit risks on the other hand, and then the researcher recommends the need for the Central Bank to strengthen the internal control system in banks by updating the reference framework for the rules of internal control in banks so that be clearer and more comprehensive.

Keyword: Internal Auditor, Internal Audit Department, Internal Control System, Banking Risks, Operational Risks, Commercial Banks.

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

مُقَدِّمَة :

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية العديد من المقررات والتوصيات والارشادات التي في معظمها تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية وأسس ومحاور تدعيم الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية إدارة لمخاطر المصرفية بطريقة سليمة، حيث تمثل مقررات لجنة بازل ٢،٣ إحدى اهم القضايا التي تشغل المجتمع المصرفي الدولي والعربي نظراً لما تحتمه علي القطاع المصرفي من ضرورة تطوير ثقافة إدارة المخاطر حسب المعايير الدولية الجديدة، وإجراء تنظيمات مالية داخلية خاصة بتحسين نوعية الأصول وبناء قواعد معلومات متكاملة عن عملائها ومحافظهم الائتمانية، وإدارة أنواع المخاطر الجديدة –مخاطر التشغيل– لم يتطرق لها القطاع المصرفي من قبل علي الرغم من انها تمثل فطاع لا يمكن تجاهله من المخاطر، بالإضافة الي تدعيم القواعد الرأسمالية لتغطية كافو المخاطر المصرفية والمالية(١).

ومن ثم يتضح أن تعرف البنوك المصرفية على المخاطر لا بكون بهدف عدم التعرض لها او تجنبها، ولكن للعمل علي احتوائها لتعظيم العائد علي الاستثمار الذي يعتبر مقياسا للربح، لذا تري الباحثة أن كل ما تواجهه البنوك التجارية من مخاطر يتطلب ضرورة توفير إدارة رشيدة للأصول والخصوم بالبنوك التجارية – وهو ما تؤكد عليه حوكمة البنوك – لإمكانية الحد من المخاطر المصرفية وذلك في ضوء معايير المحاسبة ومقررات لجنة بازل.

لذا يتطلب الحد من المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية ترشيد قرارات إدارة الأصول والخصوم بالبنوك التجارية وكل ذلك يتطلب وجود قاعدة معرفة متكاملة تمد متخذ القرار بجميع البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها بالإضافة الي توافر نظام رقابة داخلية فعال وكفء، لذا تسعي الباحثة الي التعرف علي دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل والائتمان في البنوك التجارية المصرية مع القيام بعمل دراسة ميدانية.

مشكلة البحث:

يُعد القطاع المصرفي من أبرز القطاعات الاقتصادية لأي مجتمع وذلك نظراً للدور الحيوي الهام الذي يشغله في مجال الوساطة المالية حيث تتلقى الودائع ثم تقوم باستخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار، بالإضافة الي مساهمته الفعالة في توفير البيئة المواتية للنشاط الاستثماري، إلا انه يواجه العديد من المخاطر سواء كانت متعلقة بطبيعة نشاط البنوك المصرفية أو بالظروف البيئية والاقتصادية

(١) د/ رمضان عبد الحميد الميهي ،"القياس والافصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل **III** ومعايير التقارير المالية الدولية **IFRS**: دراسة ميدانية علي البنوك التجارية المصرية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، المجلد١٩، العدد الثالث، ٢٠١٥م ص٣٨٧.

والاجتماعية المحيطة بها والتي تؤثر بشكل كبير على أصول البنك وسلامة أموال المودعين، لـذا لـزم الأمر إنشاء إدارة المخاطر في مثل هذا النوع من المؤسسات واعتبارهـا جـزء أساسـي فـي الإدارة الاستراتيجية تساعد علي فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة التي تؤثر علـي البنـوك المصـرفية وتساهم في تحقيق الأهداف العامة لها.

حيث توالت الأزمات المالية والمصرفية بدول العالم بدءاً بأزمة المكسيك في أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ ، ومروراً بالأزمات في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا، منتهيـاً بأزمة الرهن العقاري بأمريكا(٢). ومن ثم توجهت أنظار المؤسسات الدولية للرقابة المصرفية وصندوق النقد الدولي الآونة الأخير نحو دراسة أسباب تلك الأزمة وخاصة الكبرى منها، وانتهت إلى أن السـبب يكمن في تزايد المخاطر التي تواجه البنوك مع عدم إدارتها بشكل جيد، **ويمكن تقسيم المخـاطر التـي تتعرض لها البنوك التجارية إلى مجموعتين وذلك من خلال الشكل التالي:**(٣)

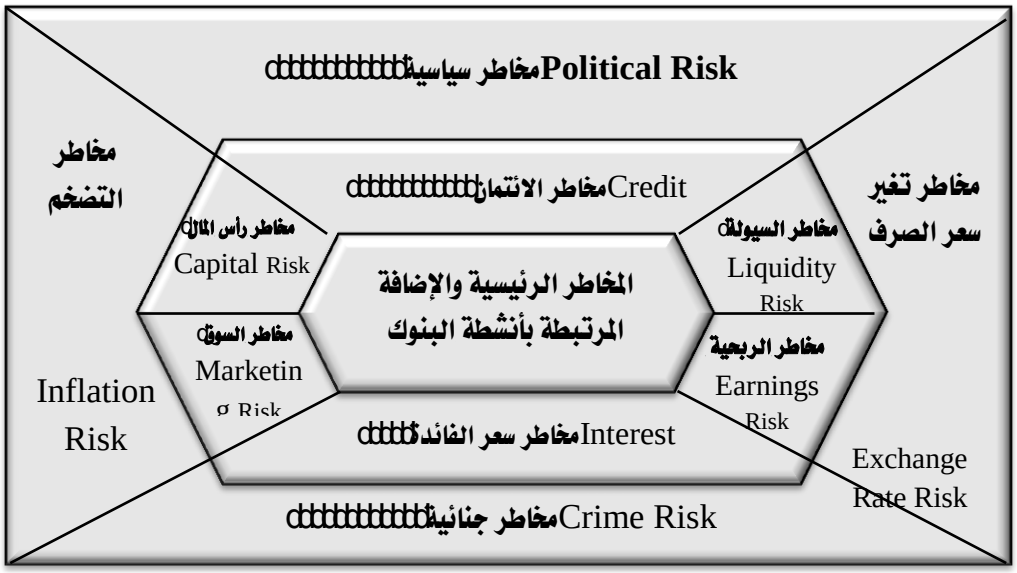

شكل رقم (١)

أشكال وأنواع المخاطر المصرفية للبنوك التجارية

---

(2) Somayeh Moradi and Farimah Mokhatab Rafiei, "A Dynamic Credit Risk Assessment Model with Data Mining Techniques: Evidence from Iranian Banks", **Financial Innovation**, Vol.15, Issue No.5, 2019,Pp 2-27. **Available at: https://jfin-swufe.springeropen.com/track/pdf/10.1186/s40854-019-0121-9.pdf , Retrieved at: 28-1-2022.**

(٣) د/ محمود محمد الناغى،" مدي مسؤولية مراقب الحسابات عن فحص إدارة مخاطر الأدوات الماليـة عـن البنوك"، **المؤتمر العلمي الثالث بعنوان: مهنة المحاسبة والمراجعة وقضايا التنمية والإصلاح الاقتصـادي**، نقابة التجاريين، القاهرة ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨م، ص ص ٤-٥.

ومن ثم يمكن للباحثة بلورة مشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية: ما هو دور المراجع الداخلي في تقويم ومراجعة إدارة المخاطر في ضوء معايير المراجعة الداخلية؟، ما هي طبيعة العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية بشكل عام ومخاطر التشغيل والائتمان بشكل خاص؟، ما هو دور المراجع الداخلي في ضبط والحد من المخاطر المصرفية في البيئة المصرية؟

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتحليل دور المراجع الخارجي في الحد من مخاطر التشغيل والائتمان بالبنوك التجارية المصرية من خلال تفعيل إدارة المخاطر المصرفية مع القيام بدراسة حالة.

ويمكن تحقيق الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١) دراسة الإطار الفكري والنظري لطبيعة المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك التجارية المصرية، وأهم المقاييس المستخدمة لقياس تلك المخاطر.

٢) دراسة وتحديد المهام والمسئوليات الجديدة لإدارة المراجعة الداخلية وفقاً لتطورات ومراحل مفهوم المراجعة الداخلية الحديثة ومتطلبات حوكمة الشركات.

٣) دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين المراجعة الداخلية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وأثر التكامل بينهما في الحد من المخاطر المصرفية والائتمانية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته العلمية والعملية مما يلي:

١- محاولة إلقاء الضوء بشكل واضح لموضوع هام وهو تفعيل دور المراجعة الداخلية، ونظم الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية، حيث يعد أحد الاتجاهات الحديثة في الوقت الحاضر لتحديد وقياس وتقييم المخاطر المصرفية وتحديد أساليب الحد منها ومواجهتها وكيفية إدارتها للحفاظ على أصول وممتلكات البنوك.

٢- مساعدة المؤسسات المالية والبنوك التجارية على زيادة حصتها في السوق وكذلك تحسين سمعتها من خلال تحديد المخاطر المصرفية التي تتعرض لها، وتحديد الاستراتيجيات والأساليب للازمة لإدارة المخاطر والحد منها وكذلك تفعيل الدور الرقابي لأنظمة الرقابة الداخلية ولجنة ادرة المخاطر في ضوء حوكمة الشركات.

٣- عدم كفاية الإصدارات المهنية التي تتعلق بدور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية والحد منها وتفعيل الدور الرقابي لأنظمة الرقابة الداخلية.

٤- ندرة الأبحاث العربية والأجنبية التي أجريت في هذا المجال على الرغم من أهميته البالغة بالنسبة للمؤسسات المالية بشكل عام والبنوك المصرفية بشكل خاص.

منهج البحث:

تحقيقًا لأهداف البحث يعتمد الباحث على المناهج الآتية:

أ) **المنهج الاستقرائي**: يعتمد هذا البحث على الملاحظة والاستنتاج العلمي للظواهر ففي ضوءه سوف يتم استقراء جوانب المشكلة محل الدراسة واستعراض الدراسات السابقة معتمداً في ذلك على المراجع والدوريات العلمية.

ب) **المنهج الاستنباطي**: يعتمد على المنطق والاستنتاج والتفكير المنطقي الاستنتاجي وذلك من خلال محاولة تحديد المشكلات المرتبطة بإدارة المخاطر المصرفية وكيفية الحد منها أو تخفيضها وتأهيل القائمين علي إدارتها، وتحديد طبيعة العلاقة بين المراجع الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية والحد منها بشكل عام والمخاطر الائتمانية والتشغيلية بشكل خاص، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية عند ادارة ومواجهة تلك المخاطر، واستنباط دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل والائتمان وذلك بهدف وضع اطار منهجي وارشادي للحد من المخاطر المصرفية.

حدود البحث:

١) سوف تقتصر الدراسة على عمل دراسة ميدانية علي عينة من البنوك التجارية المصرية.

٢) سوف تقتصر الدراسة على تناول المخاطر الائتمانية والتشغيلية للبنوك التجارية دون التعرض لأنواع المخاطر الأخرى إلا في حدود ما يخدم هدف البحث.

٣) تتناول الراسة دور المراجع الداخلي في إدارة الخاطر المصرفية وكيفية تحديدها وتقييمها وقياسها وأساليب مواجهتها والحد منها.

٤) لن تتناول الدراسة كل القواعد والمبادئ المتعلقة بحوكمة الشركات إلا بالقدر الذي يخدم أغراض الدراسة.

خطة البحث:

في ضوء مقدمة البحث ومشكلته وأهدافه وأهميته يمكن تقسيمه إلى المحاور التالية:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: تحليل ودراسة واستقراء الدراسات السابقة واشتقاق وتطوير الفروض.

القسم الثالث: الإطار الفكري والنظري للمراجعة الداخلية في أدبيات الفكر المحاسبي.

القسم الرابع: طبيعة العلاقة بين المراجع الداخلي إدارة المخاطر المصرفية والحد منها.

القسم الخامس: الدراسة الميدانية

القسم السادس: النتائج والتوصيات.

القسم السابع: المراجع.

القسم الثاني:

تحليل ودراسة واستقراء الدراسات السابقة واشتقاق وتطوير الفروض.

أولا: دراسات باللغة العربية:

دراسة د/ محمود عبد الفتاح ٢٠١١:(٤) **هدفت هذه الدراسة إلى:** توضيح أثر جودة المراجعة الداخلية على تحديد أتعاب المراجع الخارجي وكذلك دراسة العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، **وقد توصلت الدراسة إلى:** ان وجود قسم للمراجعة الداخلية يمكن أن يؤدي إلى تقليص حجم المهام والوقت اللازم لتنفيذ مهما المراجع الخارجي يشرط أن يتحلى المراجعون الداخليون بالكفاءة والموضوعية والالتزام بقواعد وأدأب المهنة وتنفيذ جميع الأعمال الملقاة على عاتقهم.

دراسة (د/محمد عبد العليم، ٢٠١٤م) (٥) **هدفت هذه الدراسة إلى:** دراسة وتحليل تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية من خلال القيام بدراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، **وقد توصلت الدراسة إلى:** وجود علاقة معنوية لأبعاد إدارة المخاطر المالية" إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة " وكفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك التجارية المصرية على اختلاف أحجمتها لتحقيق التحقيق التميز والاستقرار في السوق المصرفي.

دراسة (محمد موسى، ٢٠١٨) (٦) **هدفت هذه الدراسة إلى:** تقديم نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن اختبارات التحمل كأداة فعالة لإدارة وضبط المخاطر المصرفية بما يتلاءم مع طبيعة بيئة عمل البنوك التجارية المصرية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية والمحلية وذلك في ضوء الأساليب التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وتبناها البنك المركزي المصري، **وقد توصلت الدراسة إلى:** وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين تنفيذ النموذج المقترح لاختبارات تحمل الضغوط ودقة القياس والإفصاح عن المخاطر التي تواجه البنوك التجارية وكذلك وجود فروق ذات دلالة معنوية بين تنفيذ اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية وبين دقة قياس معدل كفاية رأس المال التي يجب على البنك الاحتفاظ بها بوجه عام.

---

(٤) د/ محمود عبد الفتاح محمود إبراهيم "جودة المراجعة الداخلية وأثرها في تحديد أتعاب المراجع الخارجي دراسة ميدانية بمصر" **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة ٣١، العدد الأول، ٢٠١١، ص ص ٤٤٦ – ٤٥٣.

(٥) د/محمد عبد العليم،" تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك: دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المصرية"، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، كلية التجارة، جامعة الازهر، العدد الثاني عشر، ٢٠١٤م، ص ص** ٤٨٥-٥٣٥. **متاح علي:** https://jsfc.journals.ekb.eg/article.pdf . **تاريخ:٢٠٢٢/٢/٢٤م**

(٦) د/ محمد موسى، "نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد الثاني، العدد الأول، ٢٠١٨، ص ص٢٠١-٢٤٢.

دراسة (أ/ عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن، ٢٠١٩م) [٧]، هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة وتحليل أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني على أداء البنوك العاملة في مصر وذلك في ضوء في ضوء متطلبات لجنة بازل٢ ولجنة بازل ٣ والمعايير المحاسبية ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري، **وقد توصلت الدراسة إلى:** إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء البنوك العاملة في مصر، كما توصلت الي جود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان وأداء البنوك العاملة في مصر.

دراسة (د/محمود محمد عبد الرحيم، ٢٠٢١م) [٨]، هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة وتحليل تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية، من خلال عمل دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المسجلة لدي البنك المركزي خلال الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٨)، **وقد توصلت الدراسة إلى:** وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية وتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية، وأوصت بضرورة توافر معايير واجراءات سليمة لمنح الائتمان عند صياغة السياسة الائتمانية للبنك، وتطوير مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية من خلال استحداث قائمة جديدة يتم إعدادها وفقا لمعيار محاسبي جديد.

ثانيا: دراسات باللغة الانجليزية:

دراسة Olawale Luqman (2014)[٩] هدفت هذه الدراسة الي: التعرف على تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا وحاولت الدراسة فحص كيفية معالجة مخاطر الائتمان من أجل تحسين جودة أصول البنوك وتقليل مخاطر البنوك، **وتوصلت الدراسة الي:** أن نسبة القرض والسلف إلى إجمالي الودائع تتعلق بشكل سلبي بالربحية وإن لم تكن كبيرة بنسبة ٥٪ وأن نسبة القرض غير العامل إلى القرض والسلف تتعلق بشكل سلبي بالربحية عند مستوى هام بنسبة ٥٪. كما توصلت الدراسة الي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك (من حيث الربحية) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القروض). القروض والسلف والقروض المتعثرة هي المتغيرات الرئيسية في تحديد جودة الأصول للبنك.

---

(٧) أ/ عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن يوسف،" القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل II، III: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٩، ص ص١-٥.

(٨) د/محمود محمد عبد الرحيم حسين،" أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية."، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد (٤٣)، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٢١م، ص ١٢٢.

(9) Olawale Luqman ," The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria", 2014, Pp 1-2 **Available at:** https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2536531 Retrieved at: 21/12/2022.

دراسة[١٠] Saeed MS and Zahid N(2016) **هدفت الدراسة الي:** دراسة وتحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية، واعتمدت الدراسة لقياس الربحية على متغيرين تابعين، وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والقروض المتعثرة كمتغير مستقل للتعبير عن مخاطر الائتمان، **توصلت الدراسة الي:** أن مؤشرات مخاطر الائتمان لها علاقة إيجابية بربحية هذه البنوك، وهذا يعني انه حتى بعد الآثار الكبيرة لازمة الائتمان عام ٢٠٠٨ إلا أن البنوك في المملكة المتحدة تواجه مخاطر الائتمان، كما توصلت أيضا الي أن حجم البنك والرفع المالي والنمو كانت كلها مرتبطة ارتباطا إيجابيا مع بعضها البعض.

دراسة (Juliana Stanley, 2017)[١١] هدفت هذه الدراسة الي: دراسة وتحليل أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك الصينية من خلال عمل دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية خلال الفترة من (٢٠٠٨ الي ٢٠١٤)، **ولقد توصلت الدراسة إلى:** بأن القروض المتعثرة وكفاية رأس المال لها تأثيرا كبيرا على الأداء المالي للبنوك التجارية الصينية، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة على تقديم المديرون المزيد من الاهتمام لتحسين كفاية رأس المال لأنه يعزز بشكل إيجابي الأداء المالي مع تقليل القروض غير العاملة عن طريق تطبيق استراتيجيات وتقنيات حديثة لإدارة مخاطر الائتمان.

دراسة [١٢] Muhammad S., et al,. (2019) **هدفت هذه الدراسة الي:** دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان من خلال عمل دراسة تطبيقية على عينة من البنوك خلال الفترة ما بين ٢٠١٠م الي ٢٠١٧م، **وتوصلت الدراسة إلى: أن** مخاطر الائتمان تُعد المعيار الرئيسي للتأكد من الأداء المالي للبنوك التجارية، وتساعد مخاطر الائتمان الإدارة في إيجاد حلول منتظمة للقطاع المالي يمكنها تعزيز أداء البنوك. ومن ثم أوصت الدراسة على تركيز البنوك التجارية على إدارة مخاطرها فيما يتعلق بالائتمان، والتي بدورها يمكنها تحسين أدائها.

دراسة [١٣] Asima Siddique, et al (2021) **هدفت هذه الدراسة الي:** التعرف على تأثير إدارة مخاطر الائتمان والعوامل الخاصة بالبنك على الأداء المالي للبنوك التجارية في جنوب آسيا، واعتمدت

(10) Saeed MS and Zahid N," The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks", **Journal of Business & Financial Affairs**. Vol 5, No 2, 2016, Pp.15-17

(11) Juliana Stanley," The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks", **Journal of International Business Research and Marketing**, Vol 2, Issue 3, 2017, Pp 14-20.

(12) Muhammad S., et al.," Credit Risk and Financial Performance of Banks: Evidence from Pakistan", **NUML International Journal of Business & Management**, Vol. 14, No. 1, 2019, Pp. 144-155

(13) Asima Siddique, et al.," The effect of credit risk management and bank-specific factors on the financial performance of the South Asian commercial banks", **Asian Journal of Accounting Research**, October 2021, Pp1-14. **Available at:** https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2536531 Retrieved at: 21/12/2022.

الدراسة في قياس مخاطر الائتمان علي القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال (CAR)، بينما تم استخدام نسبة كفاءة التكلفة (CER) ومتوسط معدل الإقراض (ALR) ونسبة السيولة (LR) كعوامل خاصة بالبنك. من ناحية أخرى، وقامت الدراسة بعمل دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨، **وتوصلت الدراسة إلى:** أن القروض المتعثرة و CER و LR قد ارتبطت بشكل سلبي بشكل كبير مع FP (ROA و ROE)، في حين أن CAR و ALR لهما علاقة إيجابية كبيرة بسياسة التسوية للبنوك التجارية الآسيوية، ومن ثم توصي الدراسة بضرورة قيام صانعي السياسات في البلدان الآسيوية بتهيئة بيئة مالية قوية من خلال تنفيذ تلك السياسة النقدية التي تحفز أسعار الفائدة بهذه الطريقة التي تساعد تلقائيًا على خفض النسبة المرتفعة للقروض غير العاملة (نظام المراقبة المقيد). يجب الحفاظ على وضع السيولة جيدًا حتى في بيئة المنافسة العالية.

في نهاية عرض هذه الدراسات والبحوث يري الباحث ما يلي:

١- هناك العديد من الدراسات السابقة تناولت مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك التجارية بشرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره والتعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركز المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وكذلك تهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق البنك من الضياع، إلا انها لم تتطرق الي أهمية ودور المراجعة الداخلية في إدارة هذه المخاطر والحد منها.

٢- تناولت إحدى الدراسة التعرف على أهمية دور المراجعة الداخلية وفقا لمدخل المراجعة علي أساس الخطر في تحسين وتفعيل أداء الإدارة الشاملة لإدارة المخاطر من خلال وضع اطار متكامل للمراجعة علي أساس المخاطر يمكن من خلاله تحديد وتقييم المخاطر وادارتها والحد من أثارها إلا انها لم تتناول تأثير هذا الاطار علي أداء الإدارة في المؤسسات المالية.

٣- لا يتم الإفصاح بصورة كافية عن المخاطر التي تواجه البنوك التجارية بشكل عام ومخاطر التشغيل والسيولة بشكل خاص ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتقارير المالية، بالإضافة غياب الأطر المحاسبية المتعلقة بتحديد وقياس مخاطر السيولة والائتمان والتشغيل وتدعيم الرقابة عليها.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثة أن هناك نتائج متباينة – في حدود علم الباحثة – على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية وهذا ما دعا الباحثة لدراسة تلك العلاقة لتقديم دليلا عمليا من البيئة المصرية بما يساهم في تقليل الجدل الأكاديمي المثار حول طبيعة هذه العلاقة، خاصة وأن معظم الدراسات أجريت في بيئات أجنبية تختلف خصائصها تماما عن البيئة المصرية. ومن ثم يمكن اشتقاق فروض البحث كما يلي:

الفرض الثاني: "توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين كفاءة أداء المراجعة الداخلية من جهة وخفض المخاطر التشغيلية من جهة أخرى".

الفرض الثالث: ""توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية من جهة وتدنية المخاطر التشغيلية والائتمانية من جهة أخرى".

القسم الثالث

الإطار الفكري والنظري للمراجعة الداخلية في أدبيات الفكر المحاسبي

تناولت الباحثة من خلال هذا القسم دراسة وتحليل الإطار الفكر والنظري لطبيعة المراجعة الداخلية ومراحل تطورها في ضوء الإصدارات والتشريعيات المهنة وأهم محددات جودة المراجعة الداخلية، بالإضافة الي تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للرقابة الداخلية في المنظمات والمؤسسات المالية بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص، من حيث المفهوم والاهداف والخصائص ومحددات ومتطلبات الالتزام لها، وطبيعة العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال تقسيم هذا القسم الي ثلاث نقاط تتمثل في:

أولا: مدخل تحليل لماهية وطبيعة المراجعة الداخلية: تناولت الباحثة من خلال هذا القسم التعرف على طبيعة المراجعة الداخلية من حيث المفهوم والاهداف واهم خصائص المراجعة الداخلية ومهام ومسئوليتها وخلص الباحثة الي:

- تطور مفهوم المراجعة الداخلية ليصبح أعم واشمل من ذي قبل حيثُ عرف المراجعة الداخلية بأنها "إدارة أو فريق استشاري او الممارسين المعنين والمؤهلين–سواء من داخل المنشأة أو خارجها– بتقديم مجموعة من الخدمات المستقلة والموضوعية الخاصة بالمراجعة الداخلية بالإضافة الي تقديم سلسلة من الخدمات الاستشارية بجانب الخدمات التأكيدية لإدارة المنشأة، بهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها وتحقيق أهدافها من خلال توفير مدخل منظم ومنطقي لتقييم وتحسين فعليات عمليات إدارة المخاطر والعمليات الرقابية والحوكمة".
- تتمثل اهم اهداف المراجعة الداخلية في هدفين رئيسيين وهما: **هدف البناء وهدف الحماية** حيث يرتبط **هدف البناء بهدف إضافة قيمة للمنشأة**، وكذلك يرتبط **هدف الحماية** بهدف **تحقيق الكفاية للوحدات الاقتصادية وتوفير الرفاهية للمجتمع** وكذلك **هدف الشراكة**، كما أدي تطور اهداف المراجعة الي تطور وظيفة المراجعة الداخلية فلم تعد تقتصر علي الفحص والتقييم فقط انما اشتمل دورها في تقديم الخدمات الاستشارية وتقييم الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر.
- تم تقسيم المراجعة الداخلية الي ستة أنواع أساسية ترتبط ببعضهم البعض وهي تتمثل في:

١- مراجعة العمليات	**٢- مراجعة الالتزام**	**٣- مراجعة الأداء**
٤- المراجعة المالية	**٥- مراجعة نظم المعلومات**	**٦- المراجعة البيئية**

- اتساع مهام ومسئوليات وظيفة المراجعة الداخلية لتتعدي مجرد تأكيد الرقابة المالية لتشكل أيضاً تقديم الخدمات الاستشارية وذلك خلال اتجاهين: **الاتجاه الأول:** مساعدة مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والإدارة في أداء أدوارهم بفاعلية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية في المواضيع المختلفة للتشغيل، في حين يتمثل **الاتجاه الثاني:** القيام بدورها الذي يتفق مع مضمون وظيفتها، وهو متابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم، والرقابة الملائمة لمواجهتها، والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد في المواضع المختلفة.

ثانيا محددات جودة المراجعة الداخلية والإصدارات المهنية المتعلقة بها: تناولت الباحثة من خلال هذا القسم التعرف على أهم العوامل والمحددات التي تؤثر علي جودة المراجعة الداخلية كما تناولت اهم الإصدارات المهنية المتعلقة بالمراجعة الداخلية وقد خلص الباحثة الي:

- تعدد العوامل والمحددات التي تؤثر على جودة عملية المراجعة الداخلية والتي يعد من أهمها استقلالية وموضوعية ونطاق عمل المراجعة والخبرات والمهارات الواجب توافرها والتي قد تكون دافع أساسي الي توجه إدارة المنشأة الي الحصول على خدمات المراجعة الداخلية من مصادر خارجية ويمكن تقسمها الي ثلاث محددات رئيسية تتمثل في:

١- محددات وعوامل مرتبطة بفريق عمل المراجعة الداخلية. **٢- محددات مرتبطة ببيئة عمل المراجعة الداخلية.**

٣- محددات أخري تؤثر على المراجعة الداخلية.

- تتعدد الإصدارات المهنية المتعلقة بالمراجعة الداخلية ومرت بالعديد من مراحل تطويرها ويعد من أهمها ما قدمه معهد المراجعين الداخليين الأمريكي من اسهامات والتي تمثلت في: **١- اصدار قائمة بمسئوليات المراجعين الداخليين، ٢- المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، ٣-قواعد السلوك المهني للمراجعين الداخلية، ٤- برنامج لتأهيل المراجعين الداخليين.**

ثالثا: طبيعة نظام الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية: تناولت الباحثة من خلال هذا القسم التعرف على طبيعة نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية من حيث المفهوم والاهداف والاهمية ومكونات نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، كما تناولت الباحثة اهم المبررات والدوافع والأسباب الي الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ومراحل تطويرها وطبيعة العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية وذلك كما يلي:

- يوجد شبه اتفاق معظم الهيئات والمنظمات المهنية والأكاديمية سواء على المستوي لدولي او المحلي علي مفهوم نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم يمكن للباحثة اشتقاق مفهوم شامل للرقابة الداخلية بأنها أداة رقابية اساسية تسعي لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية، وحماية حقوق كافة الأطراف ذات العلاقة من خلال وضع نظام متكامل يتبع الإدارة العليا يقوم بوضع الخطط تنظيمية ورسم السياسات استخدام كافة الأساليب والإجراءات التي تضمن حماية الأصول والممتلكات ورفع كفاءتها، بالإضافة الي العمل علي الالتزام السياسات واللوائح

الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لضمان دقة العمليات والمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

- يلعب نظام الرقابة الداخلية دور فعال في توفير ضمان معقول لتأكيد الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة لتحقيق اهداف المنشأة، وإضفاء الثقة والمصداقية عن عدالة التقارير المالية، ومن ثم تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كما يمكن الباحثة تخليص أهم مكونات واهداف الرقابة الداخلية كما يلي:

اهداف الرقابة الداخلية	مكونات الرقابة الداخلية
١. الالتزام بالقوانين واللوائح ٢. فعالية وكفاية العمليات ٣. الاعتماد على القوائم المالية	١. بيئة الرقابة ٢. تقدير المخاطر ٣. الأنشطة الرقابية ٤. المعلومات والاتصال ٥. المتابعة

- تعدد أسباب ودوافع ومبررات الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية –حيث يمكن تقسمها الي" مبررات متعلقة بطبيعة نشاط البنوك: من حيثُ تزايد حجم عملياتها وتطور الخدمات المصرفية المؤداة وما ترتب على ذلك من تزايد أنواع البيانات التي يتطلب من البنوك تقديمها لجهات عديدة، مبررات متعلقة بظهور الاتجاهات والتطورات الحديثة والتي تتمثل في: مبررات دولية تشمل الاتفاقيات الاقتصادية العالمي– اتفاقيات الجات–، مبررات محلية وممثله في اتجاه مصر نحو سياسة الخصخصة".
- للمراجعة الداخلية دور في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية بشكل عام والبنوك بشكل خاص، حيثُ تري الباحثة أن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر أحد أهم مكونات نظام الرقابة الداخلية التي يجب على المؤسسات المالية اعتمادها وتطبيقها؛ فمنذ صدور الإطار الجديد لمعايير ممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتعديلها، وكذلك الإطار الصادر عن لجنة COSC والذي تم من خلالهما التأكيد علي دور وظيفة المراجعة الداخلية في تقديم خدمات استشارية داعمة يمكن الاستعانة بها في تقييم وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وتحسنها.
-

القسم الرابع
طبيعة العلاقة بين المراجع الداخلي إدارة المخاطر المصرفية والحد منها.

تناولت الباحثة في هذا القسم دراسة وتحليل الدور الرقابي للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية بشكل عام ومخاطر الائتمان والتشغيل بشكل خاص في البنوك التجارية وذلك في ضوء الإصدارات والتشريعيات المهنة ومقررات لجنة بازل، محاولة وضع مدخل مقترح لدور المراجع

الداخلي في الحد من المخاطر وإدارتها والوصول بها الي المستوي المقبول، واستكمالاً لهدف هذا القسم قامت الباحثة بتقسيمة الي ثلاث نقاط تتمثل في:

أولا: الإطار الفكري والنظري لمخاطر الائتمان والتشغيل بالبنوك التجارية: تناول هذا المبحث المفاهيم المتعددة للمخاطر بوجه عام والمخاطر المصرفية بشكل خاص كما تناول أنواع المخاطر المصرفية مع التركيز على مخاطر الائتمان والتشغيل وأنواعها والمشاكل المرتبطة بها، وقد توصلت الباحثة من خلال هذا المبحث الي:

١. تُعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسارة التي يتحملها البنك نتيجة عدم قدرة حدي أطراف عملية الائتمان – **المقترض**– على سداد فوائد القرض أو أصل القرض او كليهما في التاريخ المحدد لعملية الائتمان؛ ويرجع ذلك إما **لعوامل داخلية** متمثلة في ضعف الإدارة، ونقص الخبرة والمهارات القائمين على منح الائتمان، عدم توافر إرشادات وقواعد رشيدة لمنح الائتمان او متابعته، أو الي **عوامل خارجية** متمثلة في عدم قدرة العميل علي السداد أو لأسباب سيادية (كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية).
٢. على الرغم من أن الأخطاء البشرية وفشل أو قصور النظم والإجراءات الرقابية هي المتسببة في حدوث المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، إلا انه يمكن ضبط ومنع أو الحد من تلك المخاطر عن طريق الاستخدام الفعال للأنظمة والإجراءات التي يمكن من خلالها تفعيل الضوابط الرقابية والتأكد من سلامة تصميمها بالإضافة الي الالتزام الجاد باللوائح والقوانين وتطبيقها بصورة مستمرة.
٣. علي الرغم تعدد أنواع المخاطر المصرفية التي يتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية، ألا انها في مجملها مخاطر متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض، كما توصلت الباحثة إلى إن نظام الإقراض يواجه العديد من أوجه القصور نتيجة لأوجه القصور في الآليات والضوابط المتبعة لإدارة مخاطر الائتمان، مما دعت الحاجة الي السعي الي تفعيل دور المراجعة الداخلية كأحد آليات الرقابة الداخلية للحد المخاطر التشغيلية والائتمانية، بالإضافة لما لها من العديد من المزايا التي تساعد على ترشيد قرارات الائتمان وذلك في ضوء الإصدارات المهنية

ثانيا: دور الإصدارات المهنية في إدارة المخاطر بالبنوك التجارية والحد منها: تناول هذا المبحث التعرف على طبيعة أدارة المخاطر الصرفية ومراحلها، بالإضافة الي دراسة وتحليل اهم الإصدارات المهنية التي تناولت إدارة المخاطر وأساليب الحد منها وتخفضها الي المستوي المقبول وتوصلت الباحثة من خلال هذا المبحث الي الاتي:

١. على الرغم من أن مقررات لجنة بازل٣ قدمت مقترحات جديدة لدعم استمرارية البنوك المصرفية، إلا انه يظل العنصر البشري المطبق لهذه المقترحات هو الأهم فعلي قدر النزاهة

والشفافية والالتزام بالتعليمات والقواعد المقترحة من قبل القائمين على القطاع المصرفي من إدارات ولسلطات رقابية بقدر ما تحقق الاستمرارية والاستقرار للبنوك المصرفية وتحسين قدرتها على مواجهة المخاطر والأزمات المالية التي تتعرض لها.

٢. أهمية الدور الفعال الذي تلعبه نظام الرقابة الداخلية في تفعيل وتعزيز عملية إدارة المخاطر وذلك في ضوء الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة **COSO** والاصدارات الأخرى الخاصة بها.

٣. علي الرغم من إن هناك دور لمعايير المحاسبة والمراجعة الداخلية فى الحد من مخاطر المصرفية كما أن هناك علاقة ارتباط بين معايير المحاسبة والمراجعة ومقررات لجنة بازل حيث إن معايير المحاسبة يجب أن تفى بمتطلبات لجنة بازل لتحقيق رقابة فعالة وذلك في ضوء الاطار المتكامل لنظام الرقابة الداخلية وتعزيز إدارة المخاطر الصادر عن لجنة **COSO**، إلا انه يزال الجدل قائما حول مسببات الازمات والمخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية وطرق علاجها ودور مهنة المحاسبة والمراجعة في حدوثها أو الحد منها، مما يستلزم مزيد من الدراسة للتعرف علي نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية ودوها في إدارة المخاطر والحد من مخاطر الائتمان والتشغيل

ثالثا : مدخل مقترح لدور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر الائتمانية والتشغيلية في ضوء الإصدارات المهنية: سعت الباحثة من خلال هذا المبحث الي وضع مدخل مقترح لدور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر المصرفية مع التركيز على المخاطر الائتمانية والتشغيلية وذلك في ضوء ما تناولته الإصدارات المهنية بشكل عام ومقررات لجنة بازل بشكل خاص، ويمكن توضيع خطوات ومتطلبات ومراحل المدخل المقترح من خلال الشكل التالي:

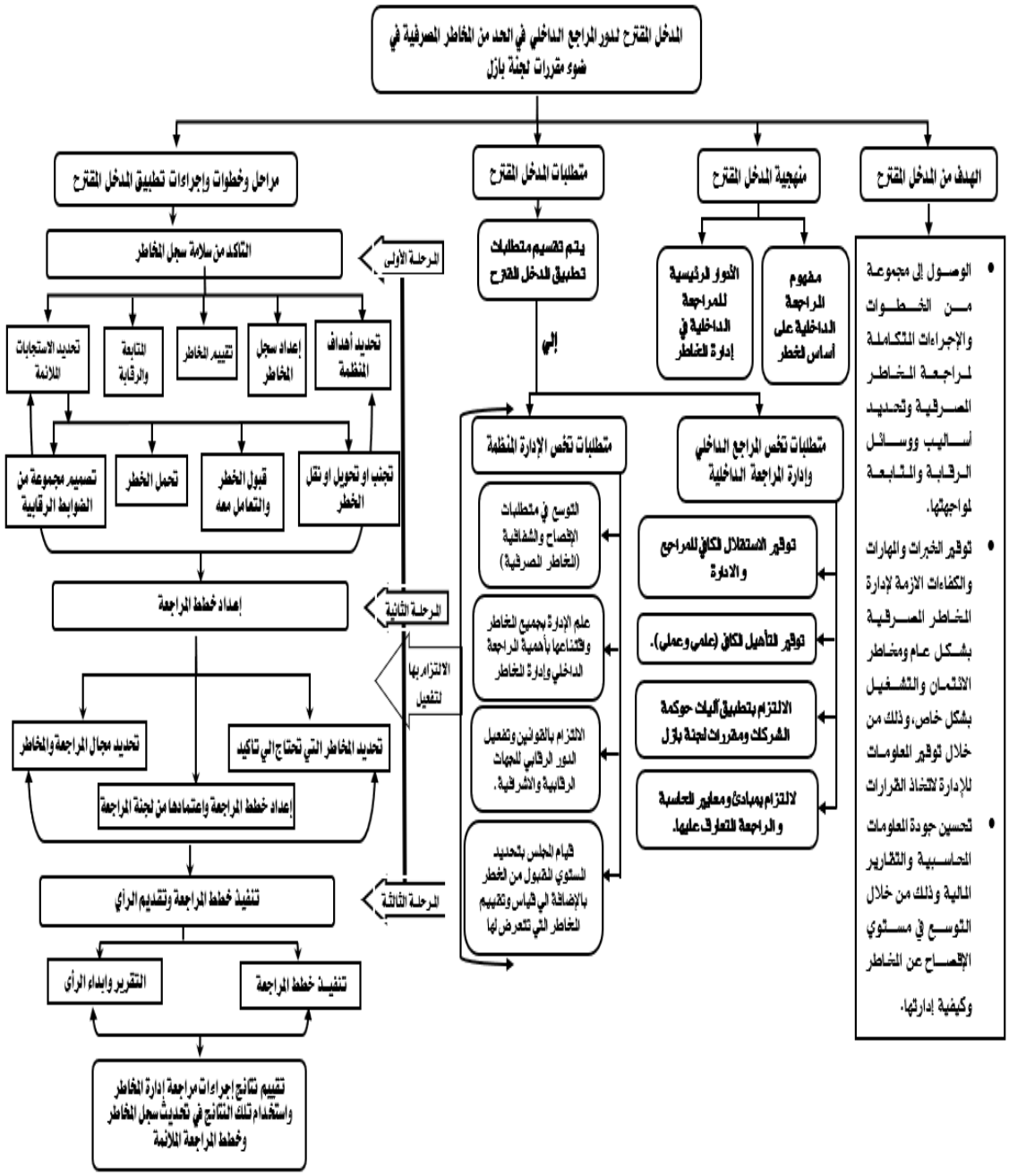

شكل رقم (٢)

□المدخل المقترح لدور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر المصرفية في ضوء مقررات لجنة بازل

كما توصلت الباحثة من خلال دارسة هذا القسم بشكل عام الي أهمية عملية إدارة المخاطر ومراجعتها بالنسبة لجميع الوحدات الاقتصادية والمؤسسات المالية حيث تعتبر أحد المكونات الأساسية لحوكمة الشركات، حيثُ يقع علي عاتق الإدارة التنفيذية إنشاء وتشغيل هيكل لإدارة المخاطر بتفويض

من مجلس الإدارة والذي يقوم بتحديد جميع المخاطر التي تتعرض لها المنظمة والتي تعوق تحقيق أهدافها، ثم يتم تقييم هذه المخاطر وتحديد احتمال حدوث الخطر والاثار المترتبة علي حدوثه ومن ثم يمكن ترتيب هذه المخاطر حسب درجة أهميتها؛ مما يمكن الإدارة من تحديد الاستجابات اللازمة وأدوات الرقابة الداخلية الملائمة لإدارة المخاطر وتخفيض اثارها الي المستوي المقبول، كما توصلت الي ان المراجعة الداخلية علي أساس الخطر أن تعمل جنباً الي جنب مع إدارة المخاطر حيثً يقدم الأول خدمات الاستشارية بالإضافة الي خدمات التوكيد عن فعالية الإدارة في تحديد وتقييم الاستجابة للمخاطر التي تفوق مستوي الخطر المقبول.

القسم الخامس
الدراسة الميدانية

أولا: هدف الدراسة الميدانية:

يتمثل الهدف العام للدراسة الميدانية في دراسة وتحليل دور المراجع الخارجي في الحد من مخاطر التشغيل والائتمان بالبنوك التجارية المصرية مع القيام بدراسة حالة **ولذلك يشتق من هذا الهدف أهداف فرعية هي:**

- دراسة الإطار الفكري والنظري لطبيعة المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك التجارية المصرية، وأهم المقاييس المستخدمة لقياس تلك المخاطر .
- دراسة وتحديد المهام والمسئوليات الجديدة لإدارة المراجعة الداخلية وفقاً لتطورات ومراحل مفهوم المراجعة الداخلية الحديثة ومتطلبات حوكمة الشركات.
- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين المراجعة الداخلية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وأثر التكامل بينهما في الحد من المخاطر المصرفية.
- دراسة وتحليل دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وأهم المعوقات والصعوبات التي نواجه.

ثانيا: مجتمع الدراسة الميدانية:

يتمثل مجتمع الدراسة في الفئات التالية:

- جميع العاملين في قطاع البنوك التجارية المصرية (مراجع داخلي).
- جميع العاملين فى قطاع البنوك التجارية المصرية (إدارة المخاطر – إدارة الائتمان).
- أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية.
- مكاتب المحاسبة والمراجعة (مكاتب المراجعة المرتبطة بالبنوك المصرية).

واعتمدت الباحثة في أخذ حجم العينة في تلك الدراسة على التالي: عينة عشوائية طبقية تتكون من الأربعة طبقات التي تمثل مجتمع الدراسة.

ثالثا: متغيرات الدراسة الميدانية:

تتمثل متغيرات الدراسة فى:

١. **المتغيرات المستقلة: وتتمثل فيما يلي:**

- المتغير المستقل الأول: تنفيذ مقررات بازل.
- المتغير المستقل الثاني: كفاءة أداء المراجعة الداخلية.
- المتغير المستقل الثالث: نظام الرقابة الداخلية.

٢. **المتغيرات التابعة: وتتمثل فيما يلي:**

- **المتغير التابع الأول: تطوير نظم الرقابة الداخلية.**
- **المتغير التابع الثاني: خفض المخاطر التشغيلية.**
- **المتغير التابع الثالث: تدنية المخاطر التشغيلية والائتمانية.**

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لقد قامت الباحثة بتفريغ بيانات الاستبيان بعد عمل الأكواد اللازمة على ملف بيانات في البرنامج الإحصائي (IBM SPSS 25) وتم عمل التحليل الاحصائي للبيانات مستخدماً الأساليب الإحصائية التالية:

١- الإحصاء الوصفي بعمل التكرارات والتكرارات النسبية ومتوسطات والانحراف المعياري لبيانات جميع فقرات الاستبيان.

٢- اختبار ألفا كرونباخ لدراسة مدى ثبات وصدق فقرات الاستبيان.

٣- اختبار t لعينة واحدة.

٤- اختبار اعتدالية البيانات (هل البيانات تتبع التوزيع المعتدل (الطبيعي)): باستخدام اختبار كلموجروف-سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test.

٥- اختبار فريدمان (Friedman Test) لتحديد ترتيب الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة.

٦- نموذج الانحدار البسيط واختبارات المعنوية الخاصة به.

٧- معاملات الارتبا الخطية البسيطة واختبارات المعنوية الخاصة بها.

٨- اختبار كروسكال-وايلز (Kruskal-Wallis Test) لاختبار الفروض الإحصائية المتعلقة بالفروق المعنوية بين أكثر من مجموعتين.

خامساً: التحليل الاحصائي للبيانات ونتائج اختبار فروض الدراسة:

اختبار الفرض الاول:

والذي ينص على أنه " **توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين كفاءة أداء المراجعة الداخلية من جهة وخفض المخاطر التشغيلية من جهة أخرى** ".

- **المتغير المستقل: كفاءة أداء المراجعة الداخلية.**
- **المتغير التابع: خفض المخاطر التشغيلية.**

ولاختبار ذلك الفرض نستخدم تحليل الانحدار البسيط:

والنتائج تظهر فيما يلي:

المتغير التابع: **خفض المخاطر التشغيلية:**

جدول رقم (1)

نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط للفرض الثاني

المعالم	القيمة المقدرة	قيمة اختبار (t)	القيمة *الاحتمالية* (*P*-value)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	٤.٢٨	17.8	٠	٠.٦١
كفاءة أداء المراجعة الداخلية	٠.٤٧	10.6	٠	
قيمة اختبار (F) = ٦٨.١٩				
درجات الحرية = 1 ، ٣٢٨ القيمة *الاحتمالية* (*P*-value)= ٠				

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- معامل التحديد هو ٦١% مما يعني القوة التفسيرية للنموذج.
- معامل الارتباط بين المتغيرين هو ٠.٧٨ مما يعني وجود علاقة ايجابية قوية بين كفاءة أداء المراجعة الداخلية من جهة خفض المخاطر التشغيلية من جهة أخري.
- توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة معنوية لكفاءة أداء المراجعة الداخلية من جهة **على خفض المخاطر التشغيلية** من جهة أخري.

مما يؤكد صحة الفرض الثاني القائل بأنه " **توجد علاقة ذات تاثير ودلالة إحصائية بين** كفاءة أداء المراجعة الداخلية **من جهة وخفض المخاطر التشغيلية من جهة أخرى**".

اختبار الفرض الثالث:

والذي ينص على أنه " **توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية من جهة وتدنية المخاطر التشغيلية والائتمانية من جهة أخرى** ".

- **المتغير المستقل: نظام الرقابة الداخلية.**
- **المتغير التابع: تدنية المخاطر التشغيلية والائتمانية.**

ولاختبار ذلك الفرض نستخدم تحليل الانحدار البسيط:

والنتائج تظهر فيما يلي:

المتغير التابع: **تدنية المخاطر التشغيلية والائتمانية:**

جدول رقم (2)

نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط للفرض الثالث

المعالم	القيمة المقدرة	قيمة اختبار (t)	القيمة *الاحتمالية* (*P*-value)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	٣.٢٥	14.2	٠	٠.٥٧
نظام الرقابة الداخلية	٠.٣٦	9.15	٠	
قيمة اختبار (F) = 58.11				
درجات الحرية = 1 ، ٣٢٨ القيمة *الاحتمالية* (*P*-value)= ٠				

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- معامل التحديد هو 57% مما يعني القوة التفسيرية للنموذج.
- معامل الارتباط بين المتغيرين هو ٠.٧٥ مما يعني وجود علاقة ايجابية قوية بين نظام الرقابة الداخلية من جهة **تدنية المخاطر التشغيلية والائتمانية** من جهة أخري.
- توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة معنوية لنظام الرقابة الداخلية من جهة وتدنية المخاطر التشغيلية والائتمانية من جهة أخري.

مما يؤكد صحة الفرض الثالث القائل بأنه " توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية من جهة وتدنية المخاطر التشغيلية والائتمانية من جهة أخرى".

القسم السادس
النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

في إطار أهداف ومنهجية الدراسة وتحايل الدراسات السابقة يمكن الباحث بلورة أهم النتائج التي توصل إليها، وفي هذا المجال يتم التمييز بين:

(أ) نتائج الدراسة النظرية:

١. يوجد شبه اتفاق بين معظم الهيئات والمنظمات المهنية والأكاديمية سواء على المستوي الدولي او المحلي علي مفهوم نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم يمكن للباحثة اشتقاق مفهوم شامل للرقابة الداخلية بأنها أداة رقابية اساسية تسعي لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية، وحماية حقوق كافة الأطراف ذات العلاقة من خلال وضع نظام متكامل يتبع الإدارة العليا يقوم بوضع الخطط تنظيمية ورسم السياسات استخدام كافة الأساليب والإجراءات التي تضمن حماية الأصول والممتلكات ورفع كفاءتها، بالإضافة الي العمل علي الالتزام السياسات واللوائح الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لضمان دقة العمليات والمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية

٢. تري الباحثة في ضوء ما تناولته الدراسات السابقة أنه حتى يتمكن المراجع الداخلي من احتياز أهدافه ومهامه بكفاءة وفعالية بالإضافة الي الاستقلالية والموضوعية لابد ان يتحلى بالصفات التالية: القدرة على الاستنتاج والتحليل والاقناع، توافر لديه مهارات الاتصال والثقة بالنفس، القدرة على اصدار الاحكام وحسن التمييز وامتلاك المهارة لتطوير أساليب ومجالات العمل، وتحليل المشاكل وإدارة المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المنشأة

٣. وجود علاقة ذات دلالة معنوية إيجابية بين المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية، حيث يؤدي زيادة مخاطر التشغيل المصرفية الي زيادة المخاطر الائتمانية، والعكس صحيح بالإضافة الي تزايده تكاليف مخاطر التشغيل نتيجة تزايد المخاطر الائتمانية والمرتبطة بزيادة المهارات والخبرات للعاملين ورفع كفاءة الأنظمة الرقابية.

٤. في ضوء استقراء الدراسات السابقة تري الباحثة أنه على الرغم من أن مقررات لجنة بازل٣ قدمت مقترحات جديدة لدعم استمرارية البنوك المصرفية، إلا انه يظل العنصر البشري المطبق لهذه المقترحات هو الأهم فعلي قدر النزاهة والشفافية والالتزام بالتعليمات والقواعد المقترحة من قبل القائمين على القطاع المصرفي من إدارات ولسلطات رقابية بقدر ما تحقق الاستمرارية والاستقرار للبنوك المصرفية وتحسين قدرتها على مواجهة المخاطر والأزمات المالية التي تتعرض لها.

(ب) نتائج الدراسة الميدانية:

١. **ثبوت صحة الفرض الاول للدراسة والذي ينص على** " توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين كفاءة أداء المراجعة الداخلية من جهة وخفض المخاطر التشغيلية من جهة أخرى".

٢. **ثبوت صحة الفرض الثاني للدراسة والذي ينص على** " توجد علاقة ذات تأثير ودلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية من جهة وتدنية المخاطر التشغيلية والائتمانية من جهة أخرى".

ثانيا: التوصيات:

١. توصي الباحثة الي ضرورة اتساع مهام ومسئوليات وظيفة المراجعة الداخلية لتتعدي مجرد تأكيد الرقابة المالية لتشكل أيضاً تقديم الخدمات الاستشارية وذلك خلال اتجاهين: **الاتجاه الأول:** مساعدة مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والإدارة في أداء أدوارهم بفاعلية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية في المواضيع المختلفة للتشغيل، في حين يتمثل **الاتجاه الثاني:** القيام بدورها الذي يتفق مع مضمون وظيفتها، وهو متابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم، والرقابة الملائمة لمواجهتها، والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد في المواضع المختلفة.

٢. توصي الباحثة بضرورة قيام البنوك بالإفصاح والشفافية بتوفير المعلومات المالية وغير المالية الكافية والمتعلقة – التقارير غير المالية – باستراتيجيات المخاطر وطرق وأساليب ادارتها لمواجه المخاطر المصرفية والحد منها، بالإضافة الي متطلبات راس المال لمجابهة ضغوط السوق، وذلك من خلال تعزيز أساليب الإفصاح الكف والملائمة في ضوء متطلبات كلا من قواعد الحوكمة ومقررات لجنة بازل وتعديلاتها ومعايير التقرير المالي الدولية

٣. ضرورة الاهتمام المؤسسات الأكاديمية بتطوير المناهج الدراسية بحيث تتضمن القضايا المحاسبية المعاصرة والمرتبطة بطرق أساليب القياس والإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح الاختياري بشكل خاص والمرتبطة بالمخاطر المصرفية وانواعها وأساليب وطرق ادارتها مواجهتها في ضوء متطلبات قوعد حوكمة الشركات، تقرير الاستدامة، المسئولية الاجتماعية ومقررات لجنة بازل بإصدارتها وتعديلاتها ومعايير التقرير المالي الدولي، مع ضرورة الاهتمام بعقد الندوات والدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية التي تناقش أهم التطورات في هذا المجال.

القسم السابع
المراجع

١. د/ رمضان عبد الحميد الميهي ،"القياس والافصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة ميدانية علي البنوك التجارية المصرية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، المجلد١٩، العدد الثالث، ٢٠١٥م ص٣٨٧.

2. Somayeh Moradi and Farimah Mokhatab Rafiei, "A Dynamic Credit Risk Assessment Model with Data Mining Techniques: Evidence from Iranian Banks", **Financial Innovation**, Vol.15, Issue No.5, 2019,Pp 2-27. **Available at: https://jfin-swufe.springeropen.com/track/pdf/10.1186/s40854-019-0121-9.pdf , Retrieved at: 28-1-2022.**

٣. د/ محمود محمد الناغى،" مدي مسؤولية مراقب الحسابات عن فحص إدارة مخاطر الأدوات المالية عن البنوك"، **المؤتمر العلمي الثالث بعنوان: مهنة المحاسبة والمراجعة وقضايا التنمية والإصلاح الاقتصادي**، نقابة التجاريين، القاهرة ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨م، ص ص ٤-٥.

٤. د/ محمود عبد الفتاح محمود إبراهيم "جودة المراجعة الداخلية وأثرها في تحديد أتعاب المراجع الخارجي دراسة ميدانية بمصر" **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة ٣١، العدد الأول، ٢٠١١، ص ص ٤٤٦ – ٤٥٣.

٥. د/محمد عبد العليم،" تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك: دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المصرية"، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، كلية التجارة، جامعة الازهر، العدد الثاني عشر، ٢٠١٤م، ص ص** ٤٨٥-٥٣٥. **متاح علي: https://jsfc.journals.ekb.eg/article.pdf . تاريخ:٢٠٢٢/٢/٢٤م**

٦. د/ محمد موسى، "نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد الثاني، العدد الأول، ٢٠١٨، ص ص٢٠١-٢٤٢.

٧. أ/ عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن يوسف،" القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل II، III: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٩، ص ص١-٥.

٨. د/محمود محمد عبد الرحيم حسين،" أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصـــرفي علـــى تحســـين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية."، **المجلة العلمية للبحـــوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد (٤٣)، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٢١م، ص ١٢٢.

9. Olawale Luqman," The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria", 2014, Pp 1-2 **Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2536531** Retrieved at: 21/12/2022.
10. Saeed MS and Zahid N," The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks", **Journal of Business & Financial Affairs**. Vol 5, No 2, 2016, Pp.15-17
11. Juliana Stanley," The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks", **Journal of International Business Research and Marketing**, Vol 2, Issue 3, 2017, Pp 14-20.
12. Muhammad S., et al.," Credit Risk and Financial Performance of Banks: Evidence from Pakistan", **NUML International Journal of Business & Management**, Vol. 14, No. 1, 2019, Pp. 144-155
13. Asima Siddique, et al.," The effect of credit risk management and bank-specific factors on the financial performance of the South Asian commercial banks", **Asian Journal of Accounting Research**, October 2021, Pp1-14. **Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2536531** Retrieved at: 21/12/2022.